● أخبار قصيرة

إيران ترأس اللجنة الاقتصادية للجمعية البرلمانية الآسيوية

أعلن رئيس المجموعة البرلمانية الإيرانية التابعة لمجلس الشورى الإسلامي في الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA) إكتمال تشكيلة مجلس الإدارة ورؤساء اللجان المتخصصة في هذه الجمعية لعام ٢٠٢٦، مؤكداً أن رئاسة اللجنة الاقتصادية للجمعية قد أوكلت إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
وعلى هامش الاجتماع العام للدورة الـ١٦ للجمعية البرلمانية الآسيوية، التي استضافتها مدينة المنامة في البحرين، أشار محسن زنكنه إلى أنه وفي التشكيلة المستقبلية لهيئة رئاسة الجمعية البرلمانية الآسيوية، تولّت مملكة البحرين رئاسة هذه الجمعية، بينما أوكلت رئاسة اللجنة الاقتصادية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذه الدورة. وأضاف: إن ذلك سيخوّل إيران استضافة نحو ٦٠ اجتماعاً وفعالية تابعة لهذه اللجنة الاقتصادية في الجمعية البرلمانية الآسيوية خلال عام ٢٠٢٦، لافتاً إلى أن هذا الأمر يكتسب أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، نظراً لأن اللجنة الاقتصادية تُعدّ الأهم بين لجان الجمعية البرلمانية الآسيوية، كما أن الدول عادة لا تبدي استعداداً سهلاً للتخلي عن رئاستها.

إيران تتفق وطاجيكستان حول تطوير التعاون الصناعي والتقني

إلتقى السفير الإيراني لدى طاجيكستان عليرضا حقيقيان، بوزير الصناعة والتقنيات الجديدة الطاجيكي شيرعلي كبير، أمس الثلاثاء، لمناقشة فرص التعاون الثنائي في مجالات التجارة والصناعة والتعدين؛ بالإضافة إلى خطة تطوير التعاون في عام ٢٠٢٦.
واتفق الجانبان الإيراني والطاجيكي، خلال اللقاء، على وضع برامج وخطط كفيلة بتطوير التعاون الصناعي والتقني، والتركيز بشكل أكبر على مجالات التعدين وصناعات الأغذية والنسيج والحرف اليدوية والزراعة وصناعة الأدوية ومواد البناء. وبحسب الإحصاءات الصادرة عن دائرة الجمارك الطاجيكية، فقد بلغ حجم التجارة بينها والجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام ٢٠٢٥، ما قيمته ٤٨٤ مليون دولار، بزيادة وقدرها ٢٨٪ مقارنة بالعام السابق.

تصدير ٦٨٠ ألف طن من المنتجات الزراعية من هرمزكان

أعلن مدير التنمية التجارية في منظمة الجهاد الزراعي بمحافظة هرمزكان عن تصدير ٦٨٠ ألف طن من المنتجات الزراعية بقيمة ٧٥٧ مليون دولار من هذه المحافظة إلى الأسواق العالمية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي.
وقال علي جامعي: ارتفعت صادرات هذه الكمية من المنتجات بنسبة ٢٦/٨٪ من حيث الوزن و٣١/٥٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأضاف: في حين بلغت صادرات المنتجات الزراعية من هرمزكان إلى الخارج خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي ٥٣٥ ألف طن بقيمة ٥٧٥ مليون دولار، ما يشير إلى نمو بنسبة ٢٦/٨٪ من حيث الوزن، وزيادة ملحوظة بنسبة ٣١/٥٪ في قيمة الصادرات بالدولار. وتابع: تشمل الصادرات في معظمها منتجات البيوت المحمية، مثل الباذنجان والبصل والفلفل والطماطم والبطيخ؛ بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والبستانية والسمكية المصنعة والمعبأة.

ستُمهّد الطريق لتحوّل في أنماط النقل

سكة حديد شلمجة-البصرة؛ لاعب جديد في ترانزيت غرب آسيا

أصبح تطوير شبكة السكك الحديدية المشتركة بين إيران والعراق، والتي تتمحور حول خط شلمجة-البصرة، أحد المشاريع الرئيسية في التعاون بين البلدين خلال السنوات الأخيرة؛ وهو مشروع، بالإضافة إلى تسهيل حركة الزوار والمسافرين، يلعب دورًا هامًا في مستقبل التجارة الإقليمية وربط إيران والعراق بالممرات الدولية.
من منظور استراتيجي، لا يُمثل خط سكة حديد شلمجة-البصرة مجرد خط حدودي بين البلدين، بل هو أيضًا حلقة وصل في شبكة النقل في منطقة غرب آسيا.
يهدف هذا المشروع إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية بين إيران والعراق، ويمكن أن يمهد الطريق لتحول في أنماط النقل في المنطقة.
في المرحلة الأولى، ينصب التركيز الرئيسي لهذا الخط على نقل الركاب، لاسيما خلال مواسم الزيارة الرئيسية؛ وهو موضوع تم التأكيد عليه في الاتفاقيات الثنائية بين طهران وبغداد. مع ذلك، تتجاوز رؤية هذا الخط الحديدي نقل الركاب. وتشير الخطط إلى أنه على المدى المتوسط والطويل، سيُضاف نقل البضائع إلى المهام الرئيسية لهذا الخط.
تُشير التقديرات إلى أن حجم التبادلات الاقتصادية بين إيران والعراق قد يصل إلى حوالي ٢٠ مليار دولار سنويًا في السنوات القادمة؛ وهو رقم لن تستطيع البنية التحتية الحالية للطرق والسكك الحديدية استيعابه. لذا، يُعدّ تطوير خطوط جديدة وتعزيز شبكة السكك الحديدية المشتركة ضرورة حتمية لدعم هذا المستوى من التجارة.

يعكس تطوير طرق تكميلية، بما في ذلك ممرات تؤدي إلى روسيا من الطرق الشرقية والغربية وبحر قزوين، نهج إيران متعدد المسارات في دبلوماسية الترانزيت

لا تقتصر أهمية مشروع سكك حديد شلمجة-البصرة على العلاقات الثنائية فحسب. فبفضل موقعه الجغرافي، يُمكن للدول الأخرى استخدامه للوصول إلى الأسواق الإقليمية، ليصبح بذلك أحد الشرايين الرئيسية للعبور بين الشرق والغرب. ومن شأن هذا الدور أن يُعزز مكانة إيران والعراق في معادلات الخدمات اللوجستية الإقليمية، وأن يُتيح لهما الاستفادة المشتركة من المزايا الاقتصادية لشبكات السكك الحديدية الدولية.
وفي إطار سياسات النقل الكلية، تسعى إيران إلى ترسيخ وجودها الفعال في الممرات الدولية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. ويمكن لخط سكة حديد يربطها بالعراق؛ بالإضافة إلى الخطوط القائمة عبر تركيا، أن يُعزز دور إيران كجسر بين الشرق والغرب.
يعكس تطوير طرق تكميلية، بما في ذلك ممرات تؤدي إلى روسيا من الطرق الشرقية والغربية وبحر قزوين، نهج إيران متعدد المسارات في دبلوماسية الترانزيت.
وفي الوقت نفسه، تُدرس مشاريع أخرى، مثل ربط خسروي (غرب إيران) بخانقين (شرق العراق)، والخطة الرئيسية لخط طهران - خسروي - خانقين - بغداد؛ وهي مشاريع، في حال تنفيذها، ستُكمل شبكة السكك الحديدية الإيرانية - العراقية المشتركة، وتُوفر إمكانيات جديدة للنقل والتجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي.
تُظهر هذه التطورات مجتمعة أن خط شلمجة - البصرة ليس مشروعًا قصير الأجل، بل هو جزء من استراتيجية طويلة الأمد لإيران والعراق لإعادة تعريف دورهما على خريطة الترانزيت الإقليمية.

مؤكداً التعامل بحزم مع أي شركة تُهمل إستيراد العملات الأجنبية

وزير النفط: لن نتراجع عن الدفاع عن مصالحنا الوطنية

قال وزير النفط: نحن مصممون على التعامل بحزم مع أي شركات ائتمانية تتهاون في جلب العملات الأجنبية إلى البلاد، لأننا لن نتراجع ولو قليلاً عندما يتعلق الأمر بالمصالح الوطنية للبلاد وحقوق الشعب.
وفي تصريح لمراسل وكالة مهر للأنباء حول مسؤولية وزارة النفط في بيع النفط وجلب العملات الأجنبية إلى البلاد، صرّح محسن باك نجاد قائلاً: تتولى وزارة النفط مسؤولية بيع نفط البلاد، وهذا يشمل التسويق والتفاوض على شروط البيع، وكل ما يتعلق بذلك، والذي يُعدّ في معظمه مسائل تسويقية. وأضاف: عندما يحين موعد الاستحقاق ويتعين على مشتري نفطنا دفع ثمنه، يجب إيداع هذا المبلغ في الحسابات التي أعلنها البنك المركزي وفي البنوك العاملة؛ لكن قد تحدث أحيانًا بعض التأخيرات في تحويل هذه الأموال.
وفيما يتعلق بظهور بعض المشاكل في سياق العقوبات وبيع النفط وتحويل العملات إلى البلاد، أشار باك نجاد إلى أنه "لتقليل هذه التأخيرات، لجأت بعض المؤسسات إلى مساعدة وزارة النفط في بعض الحالات، وسيتم حل أي مشاكل قائمة قريبًا".
ورداً على سؤال حول ما إذا كانوا قد طلبوا اتخاذ إجراءات قانونية ضد شركات الائتمان التي ربما تكون قد أهملت في استيراد العملات الأجنبية إلى البلاد، صرح وزير النفط قائلاً: لا، حتى الآن وبحسب ما تم إبلاغي به، لم تكن لدينا أي حالات تتطلب اتخاذ إجراءات قانونية مباشرة بهذه الطريقة؛ ومع ذلك، سيكون من المفيد بالتأكيد للسلطات القضائية والمؤسسات الأمنية مساعدة وزارة النفط على تسريع إعادة العملات الأجنبية من مبيعات النفط؛ لأنه على أي حال، فإن شروط العقوبات ومبيعات النفط وإعادة الأموال تتم في ظل ظروف غير عادية، وهناك حاجة إلى مساعدة فعالة في هذه المجالات. وتابع: في الوقت نفسه، لدينا عزم جاد على التعامل بحزم مع أي شركة استثمارية تُهمل استيراد العملات الأجنبية إلى البلاد، لأننا لن نتراجع عن أي شيء يمس المصالح الوطنية للبلاد وحقوق الشعب، ويمكن للشعب ووسائل الإعلام أن يطمئنوا في هذا الشأن.

زيادة طاقة إنتاج الغاز في حقل بارس الجنوبي

قال نائب رئيس قسم العمليات والإسناد بشركة بارس للنفط والغاز: إن انخفاض متوسط توقف الإنتاج وزيادة الإنتاجية خلال عملية الإصلاح الأساسي السنوي لمنصات الغاز لحقل بارس الجنوبي (جنوب البلاد) خلال العام الحالي (بدأ في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٥) أدى إلى زيادة طاقة إنتاج الغاز بمقدار مليار و٥١٢ مليون متر مكعب، كما أسفر عن قيمة اقتصادية للبلاد تزيد عن نصف مليار دولار.
وخلال اجتماع لمراجعة أداء إنتاج حقل بارس الجنوبي للغاز خلال النصف الثاني من العام الحالي، والذي عُقد بحضور الرئيس التنفيذي لشركة بارس للنفط والغاز وكبار المديرين ومنفذي مشاريع التطوير، قال سبهدار عباس زاده، في إشارة إلى تحسن المؤشرات التشغيلية للحقل هذا العام: منذ بداية العام، تم تنفيذ الإصلاح الأساسي لمنصات الغاز لحقل بارس الجنوبي وفقًا للخطة الموضوعة وانخفض متوسط توقف الإنتاج لكل منصة خلال عمليات الإصلاح الأساسي السنوي نتيجة لزيادة حجم العمليات هذا العام.
وأعلن عباس زاده أن القيمة المضافة لهذا التحسن في الأداء تعادل مليار و٥١٢ مليون متر مكعب من الغاز، أي ما يعادل القيمة الحرارية لتسعة ملايين برميل من النفط الخام، وأضاف: لقد حقق هذا الإنتاج الإضافي قيمة تقارب نصف مليار دولار بناء على سعر النفط البالغ ٦٠ دولاراً للبرميل.
واعتبر تحقيق رقم قياسي في الإنتاج اليومي بلغ ٧٢٧ مليون متر مكعب من الغاز من حقل بارس الجنوبي للغاز نتيجة لتعاطف ودعم جميع أعضاء الشركة، وقال: إن المشاركة الفعالة لمختلف المشاريع، بما في ذلك المراحل ١١ و١٣ و١٤ ومشروع حفر الآبار في الحقل، أدت إلى زيادة إنتاج الغاز الغني مع تعويض الانخفاض الطبيعي في ضغط الخزان.

مقترح إيراني لخفض تكاليف ممر الشمال-الجنوب

قال أمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة: إن إيران مستعدة، عبر مناطقها الحرة، لتطوير التجارة والممرات اللوجستية مع دول الجوار.
واستعرض رضا مسرور، خلال اجتماع بحث سبل التعاون مع دول الجوار ودول رابطة الدول المستقلة (CIS)، القدرات التي تمتلكها المناطق الحرة الإيرانية لتعزيز التجارة والعبور (الترانزيت) مع هذه الدول، وأشار إلى أن المناطق الحرة صممت أساسًا للتعاون مع دول الجوار، ومنها مناطق أرس وماكو وأنزلي ومازندران، مضيفًا: إن المدراء التنفيذيين للمناطق الحرة سيعملون على تفعيل هذه القدرات، معربًا عن أمله في أن تُسفر هذه الجلسة عن نتائج اقتصادية ملموسة. وأكد أن إيران تمتلك طاقات واسعة في المجال الاقتصادي، وأن من أولويات الحكومة الرابعة عشرة توسيع التعاون مع دول الجوار. وتابع: أن زيادة حجم التبادل التجاري مع دول الجوار، ولا سيما روسيا وكازاخستان وتركمانستان وطاجيكستان وبيلاروسيا وقيرغيزستان، تُعدّ من المحاور الرئيسية لهذا الاجتماع، لافتًا إلى أن المزايا القانونية للمناطق الحرة، مثل الإعفاءات الضريبية وجذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن أن تؤدي دورًا مؤثرًا في هذا الإطار.
وتطرق أمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة إلى القدرات المتاحة في مجال الترانزيت والعبور السلعي، موضحًا أن المناطق الحرة على استعداد لدعم دول الجوار غير المطلة على المياه الحرة في مجالي الترانزيت والعبور السلعي، وأن الأراضي والبنى التحتية اللازمة متوافرة لتلبية احتياجاتها.
وشدّد مسرور على أهمية الممرات الدولية، ولا سيما ممر الشمال - الجنوب، ومسارات الصين - كازاخستان - إيران، مؤكدًا ضرورة تعزيز التعاون لخفض تكاليف الترانزيت وتطوير البنى التحتية. وأشار إلى الإتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع عدد من الدول، من بينها بيلاروسيا، مؤكدًا الاستعداد لوضع هذه التفاهمات موضع التنفيذ.